

# منظمة أوكسفام الدولية



## ملخص تقرير أوكسفام

الفقر في فلسطين: التكلفة الإنسانية للمقاطعة المالية

التعرض للمقاطعة لغاية الساعة الواحدة من الثالث عشر من شهر نيسان عام 2007.

نيسان 2007

### مقدمة

في شهر نيسان من عام 2006 قام المتبرعون الرئيسيون بما فيهم الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية وكندا بتعليق المساعدة الدولية لحكومة السلطة الفلسطينية نتيجة للفوز الكاسح لحماس في الانتخابات البرلمانية. وقد كانت الحكومة الإسرائيلية قد علقت قبل ذلك تحويل الإيرادات الضريبية والجمركية التي تقوم بتحصيلها نيابة عن السلطة الفلسطينية.

هذا وقد صرح كل من المتبرعين وإسرائيل أن إجراءاتهم هذه جاءت رداً على رفض حماس الاعتراف بدولة إسرائيل ونبذ العنف والقبول بالاتفاقيات السياسية السابقة بما فيها خارطة الطريق، وقد احتج المتبرعون وإسرائيل أن هدفهم من ذلك هو الضغط على حماس لتغيير موقفها وليس معاقبة الشعب الفلسطيني.

وعلى أي حال، فإن القرار بتعليق المساعدات للسلطة الفلسطينية وحجز الإيرادات الضريبية قد تسبب في الكثير من المعاناة، فقد ارتفع عدد الفلسطينيين الذين يعانون من الفقر خلال سنة واحدة بنسبة (30%)، حيث تعرضت الخدمات الأساسية إلى التراجع، وكذلك تعرضت الشوارع الفلسطينية لموجات من العنف لم يسبق أن تعرضت لها من قبل، وإذا ما استمر هذا الوضع فإن الخطر الذي تتعرض له الأراضي الفلسطينية المحتلة قد يؤدي إلى انهيار الدولة وتدمير الفرص للوصول إلى حل الدولتين، وتعتقد منظمة أوكسفام أن على المتبرعين وإسرائيل استئناف تقديم التمويلات المالية على وجه السرعة للسلطة الفلسطينية.

ويصرح المقرر الخاص للأمم المتحدة أن الشعب الفلسطيني يتعرض لعقوبات اقتصادية، وهي المرة الأولى الذي يتعرض فيها شعب محتل للمعاملة بهذا الأسلوب. وقد تبين أن إسرائيل قد قامت بانتهاك التزاماتها كسلطة محتلة بتوفير الرعاية للشعب الفلسطيني.

وبعد مرور ثلاثة أشهر على تعليق المساعدة للسلطة الفلسطينية، قامت المجموعة الأوروبية بتأسيس "الآلية الدولية المؤقتة" والتي تم استخدامها لتوفير الدعم المباشر للفلسطينيين دون المرور في القنوات الحكومية، وفي الوقت الذي وفرت هذه الآلية الدولية المؤقتة الدعم للشعب الأكثر فقراً، فقد عجزت عن الحيلولة دون تنامي المحنة الإنسانية الناجمة عن المقاطعة المالية والعنف.

إن المساعدة وحدها لا تكفي لمعالجة الفقر الذي يعاني منه الفلسطينيون، ولا توفر لهم السلام، وهذا يتطلب بذل الجهود المكثفة من قبل كافة الأطراف للبحث عن حل يقوم على تأسيس دولتين، وعلى أي حال فقد لاحظت منظمة أوكسفام زيادة متسارعة في المعاناة وفقدان الأمن نتيجة لمقاطعة السلطة الفلسطينية، حيث تم تعريض العديد من البرامج التي تديرها منظمة أوكسفام وشركاؤها في مجالات المياه والصحة والزراعة للخطر.

وعلى أثر قيام حكومة وحدة وطنية، فقد دعى وزير المالية الفلسطيني، سلام فياض إلى استئناف المساعدات الدولية للسلطة الفلسطينية، حيث وافقت النرويج على استئناف تقديم هذه المساعدة، بينما تفكر روسيا وفرنسا وعدد من الحكومات الأوروبية في تقديم تحويلات مالية للسلطة الفلسطينية بهدف تحسين المستوى المعيشي للفلسطينيين، ويتوجب على إسرائيل والمترعين الآخرين السير على نهج هؤلاء.

### المساعدة المشروطة:

في شهر آذار من عام 2006 لم تقم اللجنة الرباعية للشرق الأوسط (المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والأمم المتحدة) بحظر تقديم المساعدة بشكل صحيح للسلطة الفلسطينية التي ترأسها حماس، وعلى النقيض من ذلك فقد دعت هذه اللجنة إلى مراجعة هذه المساعدة استناداً لثلاثة مبادئ هي: الاعتراف بإسرائيل، ونبذ العنف والقبول بالاتفاقيات السابقة. وقد حاول بعض المترعين بما فيهم روسيا وبلجيكا والسويد بالإضافة إلى العديد من الدول العربية مواصلة تقديم المساعدة المباشرة. وعلى أية حال فقد أدت مجموعة من الضغوط السياسية والتهديدات من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بفرض عقوبات ضد البنوك التي تتولى عملية تقديم المساعدات المالية، إلى إيقاف التحويلات المالية للسلطة الفلسطينية.

تؤمن منظمة أوكسفام بوجود تقديم المساعدة الدولية بواسطة المؤسسات الفلسطينية والسلطات المحلية المسؤولة عن تقديم الخدمات الأساسية بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم بغض النظر عن يتولى السلطة، وقد تم إنشاء السلطة الفلسطينية من قبل الفلسطينيين والإسرائيليين بدعم من المجتمع الدولي بهدف تلبية حاجات المواطنين المدنيين من الفلسطينيين، وتعتبر هذه السلطة القناة الشرعية لتوفير الأموال.

وفي الغالب فإنه يتم توفير المساعدة الدولية وفق شروط معينة، وتؤمن منظمة أوكسفام أن البلدان المترعة تملك الحق في التأكد من صرف الأموال التي تقدمها بطريقة شفافة وأن تكون هنالك مساءلة عن هذه الأموال، ومن حق الشعوب التي تعاني من الفقر في كافة أنحاء العالم بما فيهم الفلسطينيون توقع استخدام تلك المساعدة في تحسين نوعية الحياة التي يعيشونها، وعلى أي حال فإنه يتوجب تقديم المساعدة

تحت ظروف قاهرة تدعو منظمة أوكسفام الدولية إلى تعليق المساعدة، على سبيل المثال إذا كان القصد من استخدام الأموال الممنوحة لتمويل الإرهاب أو في حالة تفشي الفساد، وقد تورطت حماس في عمليات ضد المدنيين الإسرائيليين، إلا أنها لجأت إلى الهدنة مع إسرائيل لمدة سنة حال انتخابها كحكومة، ووفقاً لبيان صدر في شهر كانون الأول من عام 2006 عن وزير التنمية البريطاني "هيلاري بين"، فإنه لا يوجد دليل على استخدام حماس لأية أموال دعم في تمويل الإرهاب، أما بخصوص استخدام الأموال بطريقة غير مشروعة فقد تم انتخاب حماس بناءً على رفعها شعار محاربة الفساد وتعتبر بشكل عام أقل فساداً من منظمة فتح.

وفي هذه الحالة هنالك دليل واهن على قدرة المقاطعة في إحداث التغييرات المقصودة في سياسة حماس، ولعله من الصعب أيضاً تبرير الثمن الباهظ الذي تكبده الشعب الفلسطيني.

وإضافة لما تقدم، وكما ادعت مجموعة الكوارث الدولية، أن الالتزام الغربي بالديموقراطية في الشرق الأوسط قد تعرض لضعف الثقة بشكل صريح داخل المنطقة.

### دور وإمكانية السلطة الفلسطينية:

منذ إنشائها في عام 1994، لعبت السلطة الفلسطينية دوراً أكبر على الدوام في حياة الفلسطينيين. فقد استثمر المجتمع الدولي البلايين من الدولارات في إنشاء السلطة الفلسطينية كداعم رئيسي للخدمات، وهي مسؤولة هذه الأيام عن (1600) مدرسة و(22) مستشفى بالإضافة إلى (416) عيادة رعاية صحية، وكذلك عن تقديم دفعات للشؤون الاجتماعية لما يقارب ربع مليون فرد.

ونتيجة لمحاولة القطاع الخاص تطوير نفسه ضمن قيود إسرائيلية شديدة على حركة الفلسطينيين فقد أصبحت السلطة الفلسطينية المشغل الأكبر والتمويل الأقدر في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد أصبحت بشكل فعال بمثابة "شبكة للأمن الاجتماعي" وتشغل (161000) فرداً، والذين بدورهم يوفر الدعم لما يقارب (1) مليون من المعالين.

وفي عام 2005 قيل استلام حماس للسلطة، كانت المصروفات (1.92) بليون دولاراً أمريكياً. وقد جاء الدخل الأساسي من الضرائب والجمارك التي وصلت إلى مبلغ (814) مليون دولاراً أمريكياً والتي يتم تحصيلها من قبل إسرائيل نيابة عن السلطة الفلسطينية بالإضافة إلى مبلغ (349) مليون دولاراً أمريكياً كمساعدة دولية تم تقديمها كدعم للميزانية وكذلك مبلغ (394) مليون دولاراً أمريكياً كإيرادات محلية.

وفي نفس العام استلمت (السلطة للأراضي الفلسطينية المحتلة) مبلغ (500) مليون دولاراً أمريكياً كمساعدة إنسانية، بالإضافة إلى (450) مليون دولاراً أمريكياً كدعم فني، حيث تم تسليم بعض هذا الدعم عبر قنوات السلطة الفلسطينية أو تم تخصيصه لتطوير هذه السلطة، إلا أنه لم يتم إدراجه ضمن إيراداتها.

وقد عانت السلطة الفلسطينية ولفترة طويلة من الفساد، وعلى أي حال، ووفقاً للبنك الدولي، فقد حققت السلطة نجاحاً ملحوظاً في معالجتها للفساد وتحسين الحكم في السنوات الأخيرة، ويشمل هذا إنشاء "حساباً فردياً للخزينة" بحيث يتم من خلاله تقديم الدفعات المالية وتحصيل الإيرادات الحكومية، وقد أبرز

## أثر تعليق المساعدات الدولية وحجز الإيرادات الضريبية الفلسطينية من قبل إسرائيل:

بدون المساعدات الدولية والإيرادات التي يتم تحويلها من قبل إسرائيل فقد لاحظت السلطة الفلسطينية هبوط إيراداتها بنسبة (60%). ونتيجة لذلك فقد عجزت عن دفع الرواتب الشهرية بشكل منتظم للعاملين لديها وتعرضت خدماتها للتراجع. إضافة لما تقدم، فقد أوقف المتبرعون برامج المساعدة الإنسانية والفنية التي يتم تقديمها عن طريق السلطة الفلسطينية، وهذا أدى إلى المزيد من التراجع في تقديم الخدمات، على سبيل المثال، فقد قامت مؤسسة (وكالة الولايات المتحدة للإنماء الدولي) بتعليق المساعدة التي تفترحها لبرنامج الغذاء العالمي الذي وفر الدعم عن طريق وزارة الشؤون الاجتماعية.

وقد صدر تقرير مشترك عن هيئات الغذاء التابعة للأمم المتحدة وأبرز حقيقة أن نسبة (46%) من الفلسطينيين لا يملكون الغذاء الذي يكفي لسد حاجاتهم، وقد وصل عدد الأشخاص الذين يعانون من فقر شديد، وهم الذين يعيشون على أقل من (50) سنتاً في اليوم، إلى الضعف في عام 2006 حيث تجاوز هذا العدد المليون شخصاً وفقاً لوكالة الغوث الدولية لتشغيل اللاجئين (UNRWA).

## تفاقم الفقر:

في شهر تشرين الأول من عام 2006، أفادت البنوك أنه قد ترتب على كل موظف ديون شخصية بمعدل (2000) دولاراً أمريكياً. ومع حلول شهر تشرين الثاني من عام 2006 وفقاً للبنك الدولي، فإن دخل العمال لدى السلطة الفلسطينية قد تدنى ليصل إلى (40%) من مستوياتها خلال السنة السابقة، وارتفعت مستحقات الأجور لتتجاوز نصف بليون دولار، وقد أدت الاستطلاعات لرأي العاملين لدى الحكومة التي تم إجراؤها في شهر تشرين الثاني من عام 2006 وجود ارتفاعاً في نسبة الفقر من (35%) ليصل إلى (71%).

وقد أظهر استطلاع قامت به منظمة أوكسفام لأرباب عائلات عددهم (677) في الضفة الغربية وغزة في أواسط شهر آذار من عام 2007، تم مقابلة (87%) منهم في غزة و(81%) منهم في الضفة الغربية، والذين قد أفادوا أن دخل عائلاتهم قد انخفض، وقد أفاد (53%) من الذين تمت قابلتهم في غزة أن دخل عائلاتهم قد انخفض أكثر من النصف، بينما أفاد (21%) بأن دخل عائلاتهم قد انقطع تماماً، وقد لجأت العائلات إلى الاقتراض وبيع ممتلكاتها وتخفيض الرعاية الصحية واستهلاك الغذاء وحرمان أبناءهم من الالتحاق بالمدارس.

ولم يكن العاملين لدى الحكومة هم الوحيدون الذين تعرضوا للتأثير المباشر، فقد قامت منظمة أوكسفام بإجراء مقابلة مع أمل ناصر، إحدى متلقي المساعدة الوطنية من سكان قرية المدامة في الضفة الغربية في شهر حزيران عام 2006، إذ أن الأنسة أمل ناصر قد اعتادت على استلام مبلغ (99) دولاراً أمريكياً شهرياً من وزارة الشؤون الاجتماعية إلا أنها لم تستلم أية دفعة خلال الفترة الواقعة بين شهر نيسان وشهر حزيران من عام 2006 وقد أبلغت منظمة أوكسفام بما يلي:

(إن المشكلة الأكبر بالنسبة لنا هو عدم توفر العلاج، وبالنسبة لوضعنا فإننا لا نملك المال لنشتري الدواء "الذي كانت توفره السلطة الفلسطينية"، وقد أصبح سعر الوقود باهظاً فأنا استخدم الحطب الآن لأغراض الطبخ، وهذا يتطلب ثلاث إلى أربع ساعات لإعداد وجبة طعام).

## انهيار المؤسسات:

طوال الأزمة المالية، أفادت المستشفيات وجود نقص في الأدوية الأساسية، وفي غياب الرواتب الشهرية، أصبح من الصعب على موظفي الصحة السفر لمواقع عملهم، فقد تعرض (400) طبيب في غزة لفقدان وظائفهم لعدم توفر الأموال لتغطية رواتبهم.

وقد قامت منظمة أوكسفام أيضاً باستطلاع (67) مديراً عاماً ومدراء صغاراً في القطاع العام في شهر آذار عام 2007 وذلك في قطاعات الصحة والتعليم والمياه، ومن بين الذين تم إجراء مقابلات معهم أفاد (86%) منهم بأن خدمات مؤسساتهم قد تأثرت بشكل سلبي، بينما أفاد (54%) منهم قيامهم بتخفيض خدماتهم بأكثر من النصف.

وقد أفاد شريك أوكسفام نوفيبي، المركز النسائي للمساعدة والاستشارة القانونية، أن الشرطة قد عجزت عن تطبيق الخطط الخاصة بوحدات خاصة تتعامل مع العنف الداخلي بسبب المقاطعة المالية.

في شهر آب عام 2006، قام موظفوا الصحة بساندهم الموظفون الحكوميون الآخرون بالإضراب العام بسبب عدم دفع الرواتب لهم، وقد استمر هذا الإضراب في بعض القطاعات لغاية شهر كانون الثاني عام 2007، عندما تم التوصل للاتفاق بين السلطة والنقابات الصحية على دفع الرواتب المستحقة، وقد كان لهذا الإضراب أثراً مدمراً على تقديم الخدمات مع النقص في توفير الرعاية الصحية مما تسبب في العديد من الوفيات التي كان من الممكن تجنبها، وقد تم إغلاق العديد من المدارس والمرافق الصحية أثناء فترة الإضراب، ونظراً لاستمرار المقاطعة لربيع عام 2007، فقد كان من الصعب على السلطة الفلسطينية تغطية المستحقات المطلوبة منها، مما أدى إلى اللجوء إلى الإضرابات الجزئية نتيجة لذلك.

## التدهور الاقتصادي:

نظراً لتدني الدخل الفلسطيني، فقد تعرضت المحلات والمشاريع التجارية الصغيرة للإفلاس، وقد أفاد مكتب الأمم المتحدة للتنسيق بين الشؤون الإنسانية (UNOCHA) وجود انخفاض كبير في مبيعات المواد الأساسية.

في شهر كانون الثاني عام 2007 أخبر السيد شكري قوط وهو صاحب بقالة في قرية المدامة منظمة أوكسفام ما يلي:

(لقد قمت قبل ثلاثة أشهر بإغلاق بقالتي إذ أنني لم أتمكن من الاستمرار بسبب الديون الكبيرة التي تراكمت على زبائني، والمسؤول عن هذا هو الحصار "العقوبات المالية" المفروضة على الحكومة الفلسطينية، لم تستطع الغالبية من سكان القرية تسديد الديون المستحقة عليهم، وقد اضطرت لبيع مجوهرات زوجتي لتشغيل بقالتي، إلا أنني فقدت كل شي الآن).

لقد تدنى الناتج الوطني الإجمالي بنسبة (10%) في العام الماضي، حيث أظهر مكتب الإحصائيات المركزي الفلسطيني وجود انخفاض بنسبة (21%) خلال الربع الأخير مقارنة مع نفس الفترة من عام 2005.

وقد يكون للمقاطعة أثر أكبر على الاقتصاد مما تسببت به القيود الإسرائيلية على حركة الفلسطينيين، وعلى أثر حدوث الانتفاضة الفلسطينية في عام 2000 إذ قامت إسرائيل بتكثيف شبكتها من نقاط التفتيش وحواجز الطرق وتخصيص الطرق للمستوطنين فقط، وقامت ببناء سور غير شرعي يمتد لمسافة 700 كم. ونتيجة لهذه القيود على الحركة، فقد أصبح من الصعب على الكثير من الفلسطينيين الوصول إلى أراضيهم أو مصادر مياههم أو السفر لموقع عملهم أو بيع بضائعهم في السوق، وقد انخفض الناتج الوطني الإجمالي بنسبة (30%) بين عامي 1999 و2004. وارتفعت نسبة الفقر بنسبة (30%) بالمقارنة مع الارتفاع بنسبة (30%) في عام 2006.

### الآلية الدولية المؤقتة:

إن الاعتراف بتنامي الاحتياجات الإنسانية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة ( OPT )، فقد صادقت اللجنة الرباعية على الآلية الدولية المؤقتة في السابع عشر من حزيران عام 2006، وقد رأت الهيئة الأوروبية في هذه الآلية وسيلة لإيصال المساعدة مباشرة للفلسطينيين دون المرور عبر السلطة الفلسطينية، وكان من المفروض أن تكون هذه الآلية مقيدة من حيث المجال والمدة الزمنية، والعمل بشفافية ومساءلة تامة وضمن توفير المساعدة القائمة على الاحتياجات بشكل مباشر للرعايا الفلسطينيين.

**وقد تم تصنيف التمويل عن طريق الآلية الدولية المؤقتة إلى ثلاث بنود:**

- 1- عدم الدعم لرواتب قطاعات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية والمياه.
- 2- دعم المحروقات لقطاعات الصحة والمياه.
- 3- الدفعات المالية المباشرة لموظفي السلطة الفلسطينية والمنتفعين من الشؤون الاجتماعية.

وفي بادئ الأمر، اقتصر هذا المشروع على قطاع الصحة. وفي شهر تموز عام 2006 شرعت الآلية الدولية المؤقتة في توفير الوقود للمستشفيات، وفي شهر آب عام 2006 تم دفع "علاوة اجتماعية" بدلاً من الرواتب لعدد من موظفي الصحة يصل إلى (11894) موظفاً، وبعد القيام بسلسلة من المفاوضات، تم توسيع هذا المشروع بشكل تدريجي حيث تم تقديم مخصصات لعدد يصل إلى (73000) مستفيداً من الشؤون الاجتماعية، إضافة لذلك، فقد قامت هذه الآلية بتوفير الملايين من الليترات من الوقود للمستشفيات ولشركة المياه على وجه الخصوص في غزة على أثر قيام الجيش الإسرائيلي بتدمير شبكة الطاقة الكهربائية.

وقد أعلن البنك الدولي في شهر أيلول عام 2006 بأنه ينوي تقديم الدعم وليس الراتب للقطاعات الرئيسية بموجب البند رقم (1) من الآلية الدولية المؤقتة، وقد شمل هذا تقديم المساعدة الغذائية لوزارة الشؤون الاجتماعية اعتباراً من شهر كانون الأول عام 2006 بالإضافة إلى الأدوية للمستشفيات اعتباراً من شهر كانون الثاني عام 2007.

ولتطوير الآلية الدولية المؤقتة، فقد سعت اللجنة الأوروبية بشكل خلاق إلى تلبية احتياجات الفلسطينيين، إلا أنها تعمل وفقاً لقيود السياسة الضعيفة التي حددتها الدول الأعضاء. وبينما قامت الآلية الدولية المؤقتة بتقديم المساعدة الأكثر ضرورة لبعض الفلسطينيين الأكثر فقراً، إلا أنها لم تستطع الحيلولة دون تدني الوضع الإنساني بشكل عام.

لقد توصل الاستطلاع الذي أجرته منظمة أوكسفام في شهر آذار عام 2007، إلى حقيقة أن (356) عائلة استلمت دفعات مالية من الآلية الدولية المؤقتة (TIM)، وأفادت (10%) منها أن هذه الدفعات غطت كافة حاجياتها العائلية، بينما أفادت (27%) منها أن الدفعات غطت أكثر من نصف حاجياتها العائلية، كما أفادت (63%) منها أن الدفعات غطت أقل من نصف حاجياتها. إضافة لما سبق، فإن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي قلقان حول انحلال أنظمة المال العام الناجم عن تعليق الدفعات المالية المباشرة للحكومة. وقد أوضحت المراجعة الأخيرة للمصروفات العامة من قبل البنك الدولي أنه قد تم التراجع في الانجازات و الأعمال الباهرة التي كانت تقوم بها السلطة الفلسطينية في السنوات الأخيرة:

"لقد وقفت التطورات السياسية الأخيرة بشكل شديد في وجه العديد من هذه الانجازات، حيث تم تطوير آليات بديلة لتوصيل المصادر للشعب الفلسطيني دون المرور في العديد من الآليات التي بذل المتبرعون للسلطة الفلسطينية الجهد الكبير لإنشائها".

لقد أبرز المتبرعون الدقة والمساءلة التي تتمتع بها الآلية الدولية المؤقتة (TIM) والتي تضم العديد من المعايير الخاصة بالإرهاب والقدر على تعقب الدفعات المالية التي يتم توصيلها للأفراد. وعلى أي حال فإن الفلسطينيين لا يعلمون متى تم تقديم هذه الدفعات أو في معظم الأحيان من أين أتت. وفي السابق كان الموظفون الفلسطينيون والمنتفعون من المساعدة الوطنية على علم بالمبالغ التي قد تصل إليها دخولهم ومن الذي يقدم الدفعات ومن المسؤول في حال عدم تقديم هذه الدفعات.

وإيجازاً لما سبق، كما يصرح الدكتور مورييل اسبيرغ من المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية:

"لقد ساعدت الآلية الدولية المؤقتة في الحيلولة دون حدوث كارثة إنسانية في الأراضي الفلسطينية. إلا أن هذه الكارثة كانت متوقعة بسبب السياسات الغربية والإسرائيلية وقطع الدعم من الميزانية الأوروبية وإيقاف تحويلات مبالغ الضريبة المضافة والجمارك للسلطة الفلسطينية من قبل إسرائيل".

## تنامي الدعم الدول وتفاقم الفقر:

على الرغم من تعليق الدعم للسلطة الفلسطينية، فإن الدعم للأراضي الفلسطينية المحتلة تنامي خلال عام 2006، حيث تم تقديم المساعدة عبر القنوات خارج نطاق السلطة الفلسطينية، وبشكل خاص وكالة الغوث الدولية لتشغيل اللاجئين (UNRWA)، وتظهر بعض التقديرات أن مجمل الدعم الذي تم تقديمه للأراضي الفلسطينية المحتلة قد ازدادت من (1) بليون دولاراً أمريكياً ليصل إلى (1.2) بليون دولاراً أمريكياً في عام 2006، ويقدر صندوق النقد الدولي أنه قد تم تقديم (747) مليون دولاراً أمريكياً للمصروفات الحكومية المتكررة عام 2006، أي أكثر من ضعف قيمة الدعم المقدر في الموازنة الذي قد قدم في العام 2005، ويقدر البنك الدولي أن الناتج الوطني الإجمالي كان من الممكن أن ينخفض بنسبة (10%) إضافية في حال عدم الحصول على هذه المساعدة الإضافية.

## لماذا إذاً تفاقم الفقر بشكل حاد خلال نفس الفترة؟

**أولاً:** لأن الدعم الدولي لا يغطي الخسارة الجسيمة في الدخل الناجمة عن حجز ما لا يقل عن (475) مليون دولاراً أمريكياً من إيرادات الضريبة والجمارك الفلسطينية من قبل حكومة إسرائيل، وبالفعل فقد شكلت هذه الإيرادات ما يقارب (50%) من الدخل الشهري للسلطة الفلسطينية في عام 2005، ولقد أفرجت إسرائيل عن (100) مليون دولاراً أمريكياً من الإيرادات الضريبية والجمركية التي تم حجزها في عام 2006. إلا أن جزءاً كبيراً من هذه الأموال سوف يستخدم حسب التقارير لدعم العمليات الأمنية. وما يؤسف له فإن إيقاف الدعم المباشر للسلطة الفلسطينية من قبل المتبرعين الغربيين يقلل من الضغط على حكومة إسرائيل للانصياع لاتفاقياتها الموقعة في أوسلو مع السلطة الفلسطينية والالتزام بمسؤوليتها التي ينص عليها القانون الإنساني الدولي لتلبية حاجات الرفاه العام للفلسطينيين القابعين تحت الاحتلال من قبلها.

**ثانياً:** لقد أمضى الموظفون الفلسطينيون والمنتفعون من المساعدة الوطنية شهراً عديدة دون الحصول على أية مساعدة مباشرة، فهناك العديد من عناصر الآلية الدولية المؤقتة قد تم العمل على تشغيلها فقط حالياً، حيث استلم بعض الموظفين مخصصاتهم المالية للمرة الأولى عن طريق الآلية الدولية المؤقتة فقط في نهاية عام 2006 وبداية عام 2007.

**ثالثاً:** هنالك جزء من الزيادة في الدعم الدولي يتم احتسابه من خلال المساعدة الإنسانية التي لا تحقق على الرغم من كونها ضرورية، إي إيراد أو توفر أية منافع طويلة الأمد كدعم للتنمية، وقد تم في عام 2005 صرف ما نسبته (16%) من الدعم المقدم من المجموعة الأوروبية على المساعدة الإنسانية، وفي عام 2006 ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى (56%)، فقد وجد المتبرعين أن من الصعب تنفيذ مشروعات تنموية دون التعامل مع السلطة الفلسطينية.

**رابعاً:** لقد أصبح الدعم الدولي مجزئاً غير محتسب بشكل متزايد، مما يجعل من الصعب على المتبرعين توجيه المساعدة بشكل فعال نحو الهدف، وكما أفاد أليكساندر كوستي من مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة، فقد تم توفير الدعم بشكل متزايد خارج أي إطار أو إجراءات "الدعم المقدم ليس له علاقة على مشاريع التنمية طويلة الأجل".

## التحديات الأمنية:

بالإضافة إلى تفاقم الفقر فقد كان لتعليق الدعم عواقب وخيمة أخرى، إذ ساعدت المقاطعة في إثارة العنف الفئوي بين الفلسطينيين، كما وأن مواصلة مساعدات المتبرعين الغربيين دعم المؤسسات التي ترؤسها منظمة فتح مثل مكتب الرئيس قد ساعدت في زيادة التوتر بين منظمي فتح وحماس.

لقد تم استثناء ما يقارب (80.000) رجل أمن فلسطيني من الآلية الدولية المؤقتة مما دفع لجوئهم للعنف للمطالبة بروايتهم، وقد أفادت منظمة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ( UNOCHA ) في شهر أيار عام 2006 بوقوع (64) هجوماً منفصلاً على المؤسسات العامة من قبل رجال الأمن، ويشمل ذلك مهاجمة المباني.

وكما أوضح أحد المحللين، فإن "حرمان (80000) من رجال الأمن من المال أثبت أن له عواقب كارثية"، لقد أوجدت السياسة الدولية "عود الثقاب" الذي أدى إلى إشعال العنف بشكل سريع لغاية شهر شباط عام 2007 عندما اتفقت منظمي فتح وحماس على تشكيل حكومة وحدة وطنية، ومنذ شهر أيار عام 2006 لغاية شهر شباط عام 2007 تعرض (243) فلسطيني للقتل في ظروف استطاعت منظمة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ( UNOCHA ) أن تقرر بأنها تتعلق بشكل مباشر بالصراع الداخلي.

وفي تقريرها الأخير حول الوضع فقد أوضحت المجموعة الدولية للأزمات أن الأراضي الفلسطينية المحتلة في احتمالية غير أكيدة بتحولها إلى دولة منهاره" حتى قبل أن تصبح دولة.

### الحكومة الجديدة والمسؤوليات الجديدة:

في 17 آذار عام 2007 قام البرلمان الفلسطيني بالتصويت على حكومة الوحدة الوطنية الجديدة على أثر اتفاقية مكة التي تمت بين فتح وحماس، وقد دعمت كل من روسيا وفرنسا والنرويج لاستئناف العلاقات الدبلوماسية في بداية هذا الشهر عندما تم الإعلان عن اتفاقية مكة لأول مرة.

ومنذ تلك اللحظة فقد قام قنصل الولايات المتحدة في القدس جاكوب واليس بزيارة وزير المال الفلسطيني الجديد سلام الفياض، بينما التقى الممثل الخاص للمجموعة الأوروبية السيد مارك أوتيه بوزير المالية ووزير الخارجية الجديد زياد أبو عمرو، وقد التقت حكومات أخرى مثل السويد وفرنسا وبلجيكا أيضاً بوزراء السلطة الفلسطينية.

على أي حال، فإن استئناف النشاط الدبلوماسي هذا لم يصاحبه استئناف تقديم الدعم للسلطة الفلسطينية، وبشكل عام فإن الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية تحتفظ بنفس الموقف حول السياسية المشروطة، على الرغم من التلميحات بوجود مرونة أكبر من الولايات المتحدة الأمريكية، وقد صرحوا بأنهم سوف ينتظرون للحكم على الإجراءات التي تقوم بها الحكومة الجديدة، وفي أحد أطراف الطيف، فرنسا وإيرلندا وإسبانيا والسويد تفضل أن تتحرك بسرعة أكبر لاستعادة الدعم المباشر، إلا أن بلدانا أخرى مثل هولندا تتمنع عن التصرف على هذا النحو، ولعل من الضروري أن يقوم المشاركون الرئيسيون وعلى رأسهم المملكة المتحدة وألمانيا بتبني موقفاً أكثر مرونة في اجتماع وزراء خارجية المجموعة الأوروبية الذي سينعقد في 23 نيسان عام 2007.

وفي شهر آذار عام 2007 قامت اللجنة الرباعية بتمديد الآلية الدولية المؤقتة لثلاثة أشهر إضافية لتمكين عروض جديدة لآليات دعم (مستدام) من أن تتطور، وعلى أي حال فإن المزيد من التأخير في

وتعتقد منظمة أوكسفام أن على الدولة أن تلعب دور الممثل الرئيسي في توفير أنظمة تعلم ورعاية صحية منصفة وفاعلة في الدول الفقيرة، وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة تبقى السلطة الفلسطينية الآلية الأكثر فاعلية لتقديم الخدمات الأساسية، ونتيجة لمحاولة تخطي السلطة الفلسطينية، فقد تعرضت عملية تقديم الخدمة للتدهور بشكل سريع كما أظهرت الأحداث التي وقعت في السنة الماضية.

إضافة لما تقدم، يجب أن يكون للسلطة الفلسطينية دوراً مركزياً في تنسيق التعاون وأن يكون لها حرية تحديد مصروفاتها وفقاً لنظامها الديمقراطي، يوفر حساب الخزينة الفردي الموجود حالياً في وزارة المالية للسلطة الفلسطينية أفضل الوسائل التي يمكن من خلالها توصيل المساعدة إلا أن هذا يتطلب من الولايات المتحدة الأمريكية رفع عقوباتها المفروضة على التحويلات البنكية.

ما يزال الرجال والنساء الفلسطينين العاديين محصورون وسط اللعبة الدبلوماسية التي تكلفهم الكثير على الصعيد الشخصي، حيث لا يمكنهم الانتظار لرؤية ماهية الإجراءات التي ستقوم بها حكومة الوحدة الوطنية لأن الوضع الذي يعيشون فيه يتردى يوماً بعد يوم. ويحق للمدنيين أن ينعموا بالحماية من إسرائيل والمجتمع الدولي، ويشمل ذلك توفير الحماية للحاجات الأساسية كحق أساسي. ولا يجوز أن يكون ذلك بمثابة جائزة عن السلوك الجيد. ولسوء الحظ، فإن تردي الأنظمة المالية جعل من الصعب على وزير المالية الفلسطيني الجديد إيصال الدعم عن طريق السلطة الفلسطينية، وعلى المتبرعين أن يلبوا نداء وزير المالية الفلسطيني لرفع العقوبات وتقديم مساعدة عاجلة للسلطة الفلسطينية لتمكينها من تقديم الدفعات المالية الخاصة بالدعم، وهذا أيضاً سوف يطمأن حكومة إسرائيل أن الأموال الفلسطينية التي تحتجزها سوف يتم إنفاقها بطريقة مناسبة.

وعلى الحكومة الإسرائيلية والمجتمع الدولي الاعتراف بمدى هشاشة الوضع، حيث يستمر العنف بين التنظيمات في غزة وتتصاعد المخاطر خارج نطاق السيطرة. ويعتقد المراقبون المطلعون أن حكومة الوحدة الوطنية تبقى مخلوقاً ضعيفاً قد يتعرض للانهيان دون الحصول على دعم مالي، مما يؤدي إلى فقدان الأمن بدرجة أكبر.

وإضافة إلى ذلك، بينما يعتبر الدعم للمؤسسات الفلسطينية أمراً حيوياً، فإن إدارة هذه المؤسسات محصورة بالقيود التي تفرضها الحكومة الإسرائيلية على حركة الناس، وعلى المجتمع الدولي أن يتخذ الخطوات اللازمة لضمان سماح إسرائيل للفلسطينيين بالحركة وعدم إيقاف تقديم الدعم وعدم تخريب مشاريع الدعم، وفي العام الماضي قام جيش الدفاع الإسرائيلي بإطلاق الآلاف من الصواريخ على غزة ودمر مشاريع الدعم التي تصل قيمتها للملايين من الدولارات، ويشمل هذا تدمير البنية التحتية الحيوية للمياه والكهرباء، والتي كان لها عواقب إنسانية وخيمة ويحتاج المشاركون في هذه العملية، الفلسطينيون والإسرائيليون، إلى الامتناع عن العنف ضد بعضهم البعض، كما تحتاج القيادة الفلسطينية إلى إيقاف الصراع الداخلي والضرر الذي ينجم عن ذلك للناس العاديين.

وترحب منظمة أوكسفام بالجهود الإيجابية الحالية التي تبذلها ألمانيا والولايات المتحدة والجامعة العربية لإنعاش العملية السلمية ووضع رؤيا سياسية واضحة للدولة الفلسطينية، إلا أن هذه الجهود لا تبشر بالخير وغير قابلة للاستدامة في الوقت الذي تستمر فيه العقوبات المالية، ولا يعتبر الدعم الدولي علاجاً لهذا

## التوصيات:

- يجب أن يتم تكثيف الجهود الدبلوماسية لضمان وقف دائم لإطلاق النار وحوار سياسي دائم، ويجب أن يشارك في ذلك كافة الأطراف في المنطقة (بما في ذلك منظمة حماس) في التركيز على حل الدولتين، ويجب أن يكون استئناف تقديم الدعم مشروطاً بحدوث ذلك.
- على المجتمع الدولي استئناف الدعم المباشر للسلطة الفلسطينية بالسرعة الممكنة من الناحية العملية، ويجب أن تعطي الأولوية لتقديم الدعم للوزارات التي تقدم الخدمات الأساسية، ويشمل ذلك الصحة والتعليم، ومع المجالس المحلية.
- على الحكومة الإسرائيلية أن تفرج عن كافة الإيرادات الضريبية والجمركية التي تحتجزها عن السلطة الفلسطينية وفقاً لاتفاقياتها الدولية السابقة.
- على المجتمع الدولي أن يقدم الدعم الفني العاجل لوزارة المالية الفلسطينية لتمكينها من تلقي الدعم الدولي والتحويلات المالية من إسرائيل دون أي تأخير.
- على حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن تزيل العقوبات البنكية المفروضة على التحويلات المالية للسلطة الفلسطينية.
- على الهيئة الأوروبية والبنك الدولي إجراء تقييم مستقل للآلية الدولية المؤقتة، بالإضافة إلى تقييم الأثر لهذه الآلية. ويجب أن يتم توفير الفرصة لكافة المعنيين للمساهمة في هذا التقييم خاصة الفلسطينيين والمؤسسات التابعة لهم.
- يجب أن يتم تحسين عملية التنسيق للدعم الدولي. ويعتبر حساب الخزينة الفردي الحالي أفضل الوسائل لتحقيق ذلك.
- على المتبرعين وإسرائيل التأكيد من دفع كافة الرواتب المتأخرة المستحقة لموظفي القطاع الخاص والمنتفعين من المساعدة الوطنية للسلطة الفلسطينية وأن يقدموا دفعة مالية إضافية للسلطة الفلسطينية لتغطية الدين الشخصي.

## ملاحظات:

- 1- أنظر وايجينس فرانس بريس، "واشنطن تقطع الدعم المباشر عن الفلسطينيين" 7 نيسان 2006. القدس: ايه اف بي وايجينس فرانس بريس "المجموعة الأوروبية توقف التمويل للسلطة الفلسطينية" 7 نيسان 2006، القدس، ايه اف بي. لقد تم تأسيس السلطة الفلسطينية في عام 1994 وفقاً لاتفاقية أسلو الأم، وهي السلطة الاسمية للأراضي الفلسطينية المحتلة، إلا أنها لا تستطيع العمل بشكل جزئي فقط تحت الاحتلال الإسرائيلي المتواصل، وقد تم إيقاف الدعم لكل من الحكومة المحلية والمركزية منذ شهر نيسان عام 2006.
- 2- نفس المقابلة: بينما تثبت حكومة إسرائيل واللجنة الرباعية نفس المبادئ الثلاث، فإن العديد من المتبرعين لا يقبلون بقيام إسرائيل بحجز العائدات الضريبية والجمركية الفلسطينية وقد أصدر الاتحاد الأوروبي بيانات بشكل متكرر يدعو فيها إلى تحويل تلك الأموال.

- 3- أنظر على سبيل المثال: "ايه لانجر، اس، ارتفعت قيمة الدعم للفلسطينيين في عام 2006 على الرغم من الحظر الدولي"، 21 آذار عام 2007، نيويورك تايمز، نيويورك.
- 4- كوستي أ. "يقوم خبراء الشرق الأوسط بمراجعة الرد الدولي على الحاجات الفلسطينية"، 6 شباط عام 2007، الدوحة/الجمعية العامة للأمم المتحدة.
- 5- الدليل الشفوي من ديفيد شارير، رئيس مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ( UNOCHA ) في القدس في 28 تشرين الثاني عام 2006 للجنة اختيار التنمية البرلمانية البريطانية، أنظر "لجنة اختيار التنمية (كانون الثاني عام 2007)" مساعدة التنمية والأراضي الفلسطينية المحتلة، المجلد رقم 2، لندن/مجلس العموم البريطاني.
- 6- دوغارد، جيه (كانون الثاني عام 2007) تقرير المقرر الخاص لوضع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية منذ عام 1967، جنيف: مجلس حقوق الإنسان التابع لهيئة الأمم المتحدة.
- 7- بيان اللجنة الرباعية، 17 حزيران عام 2006 على الموقع الإلكتروني [www.state.gov/r/PA/prs/ps/2006/68003.htm](http://www.state.gov/r/PA/prs/ps/2006/68003.htm) التي تم مراجعته من قبل المؤلف في 1 نيسان 2007.
- 8- فياض، اس "رهن الطموحات الفلسطينية" 31 آذار عام 2007، لوس انجلوس تايمز/لوس انجلوس.
- 9- اللجنة الرباعية للشرق الأوسط، المشكلة من المجموعة الأوروبية وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية وهيئة الأمم المتحدة لمساعدة الأطراف في تطبيق اتفاقية السلام "خارطة الطريق" الموقعة في عام 2003. أنظر بيان اللجنة الرباعية حول الشرق الأوسط، 30 آذار 2006 على الموقع الإلكتروني: [www.fco.gov.uk](http://www.fco.gov.uk) "الذي تم مراجعته لأخر مرة في 15 آذار عام 2007".
- 10- مباحثات منظمة أوكسفام مع مسؤولي الدعم في القدس، حزيران 2006، أنظر أيضاً م. السهموري (أيار عام 2006) "الظروف الإنسانية في الأراضي الفلسطينية، التوقعات القصيرة والطويلة الأجل لأزمة التنمية" هوستون، جيمس ايه بيكر المعهد الثالث للسياسة العامة.
- 11- انظر "إنتوس، ايه وإم عصيدي" البنوك تتلأ في إرسال الأموال لحماس، 22 نيسان عام 2006، لندن، رويترز، وكذلك رويترز، "العقوبات البنكية تحجز الدعم عن مجلس الوزراء الفلسطيني"، 15 آذار عام 2007 القدس، رويترز.
- 12- هويس، جيه "رسالة مفتوحة لأعضاء اللجنة الرباعية والمتبرعين الدوليين"، 6 نيسان عام 2006، أوكسفورد: أوكسفام الدولية.
- 13- أوكسفام: "تشرين الثاني عام 2006، التخلي عن العادة": ما يزال البنك الدولي وصندوق النقد الدولي معتادان على فرض شروط اقتصادية على الدعم، أوكسفورد: أوكسفام الدولية.

- 14- أنظر السؤال رقم 284، الدليل الشفوي المقدم من وزير التنمية البريطاني هيلاري بين، في لجنة الاختيار التنموي (كانون الثاني عام 2007) "مساعدة التنمية والأراضي الفلسطينية المحتلة" المجلد رقم 2، لندن: مجلس العموم البريطاني إذ قامت منظمات فلسطينية أخرى بتفجيرات انتحارية داخل إسرائيل وتشمل كتائب شهداء الأقصى التابعة لمنظمة فتح.
- 15- مجموعة الأزمات الدولية، (شباط عام 2007) "ما بعد مؤتمر مكة" إشراك حماس، تقرير الشرق الأوسط، رقم 62، بروكسل: مجموعة الأزمات الدولية.
- 16- روبرتس إن، (2005) "دروس قاسية في أوسلو": الدعم الأجنبي والأخطاء التي ارتكبت في التسعينات" في كتاب ام. كيتنغ (الطبعة) دبلوماسية الدعم والحقائق على الأرض، لندن، تشاثام هاوس.
- 17- رويترز، "صندوق الحقائق" حقائق حول قطاع الصحي والتعليم للفلسطينيين، 23 أيار عام 2006، القدس رويترز فاونديشين، الموقع الإلكتروني لوزارة الصحة الفلسطينية، أنظر الموقع الإلكتروني: [www.mph.gov.ps/pdf/Hospital05.pdf](http://www.mph.gov.ps/pdf/Hospital05.pdf) والموقع الإلكتروني: [www.moh.gov.ps/pdf/PHco5.pdf](http://www.moh.gov.ps/pdf/PHco5.pdf) (الذي تم زيارته لأخر مرة في 27 آذار عام 2007)
- 18- مجموعة الأزمات الدولية (2007) "ما بعد مؤتمر مكة"، "إشراك حماس"، أنظر أيضاً البنك الدولي (شباط عام 2007) مراجعة المصاريف العامة، الصفة الغربية وغزة، القدس: البنك الدولي.
- 19- (UNOCHA) منظمة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (2007)، "الأراضي الفلسطينية المحتلة"، "عملية النداءات الموحدة"، القدس، منظمة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (UNOCHA)، أنظر أيضاً مجموعة الأزمات الدولية "ما بعد مؤتمر مكة": إشراك حماس.
- 20- البنك الدولي (تشرين الثاني عام 2006) التأقلم مع الأزمة: الأداء المؤسسي للسلطة الفلسطينية، القدس، البنك الدولي.
- 21- حصلت السلطة الفلسطينية على الدخل من جراء بيع موجودات صندوق الاستثمار الفلسطيني والتمويل من البنوك التجارية، ومن تحويلات العائدات الضريبية السابقة التي تُحصلها إسرائيل، أنظر البنك الدولي: "التأقلم مع الأزمة".
- 22- البنك الدولي: (آذار عام 2006) "التحديث الاقتصادي والنظرة المستقبلية" القدس: البنك الدولي.
- 23- "أنظر البنك الدولي (شباط عام 2007) مراجعة المصاريف العامة للصفة الغربية في غزة".
- 24- سي. باتين، "حان الوقت للحكم على فلسطين بناء على النتائج التي تحققت"، 14 آذار عام 2007 "فاينانشال تايمز، لندن.

- 25- البنك الدولي "التأقلم مع الأزمة".
- 26- أنظر الدليل الخطي المقدم من برنامج الغذاء العالمي لهيئة الأمم المتحدة للجنة الاختيار التنموي: لجنة الاختيار التنموي، "مساعدة التنمية والأراضي الفلسطينية المحتلة".
- 27- دي ماسينتاير "يعاني نصف الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة من سوء التغذية"، 22 شباط عام 2007، ذي اندبندنت، لندن، أي ار أي اس "ثلث الفلسطينيين لا يحصلون على الغذاء" 22 آذار عام 2007 جنيف أي ار أي إن.
- 28- هيئة الإغاثة والتشغيل التابعة للأمم المتحدة (تشرين الثاني عام 2006) "الأزمة المتواصلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة" "التأثيرات الاجتماعية الاقتصادية الحالية"، القدس وكالة الغوث الدولية لتشغيل اللاجئين ( UNRWA ).
- 29- بورتلاند تراست، (تشرين الأول عام 2006) النشرة الاقتصادية الفلسطينية: المجلد 1، لندن: بورتلاند تراست.
- 30- البنك الدولي، "التأقلم مع الأزمة".
- 31- نفس المقالة.
- 32- استطلاع منظمة أوكسفام لأرباب العائلات والأفراد البالغين الآخرين في الضفة الغربية (بما في ذلك القدس الشرقية) وغزة، الذي أجراه المركز الفلسطيني لاستطلاع الرأي العام 12-19 آذار عام 2007.
- 33- استطلاع منظمة أوكسفام للمدراء العاميين والمدراء الصغار في ملاك القطاع العام في الضفة الغربية (بما في ذلك القدس الشرقية) وغزة، الذي أجراه المركز الفلسطيني لاستطلاع الرأي العام 12-19 آذار عام 2007.
- 34- اللجنة الدولية للصليب الأحمر. "تردي تقديم الخدمة الصحية الحكومية في الضفة الغربية" 15 تشرين الثاني عام 2006، جنيف، اللجنة الدولية للصليب الأحمر.
- 35- منظمة مكتب الأمم المتحدة للتنسيق بين الشؤون الإنسانية ( UNOCHA ) آذار عام 2007، الرقيب الإنساني، القدس، منظمة مكتب الأمم المتحدة للتنسيق بين الشؤون الإنسانية ( UNOCHA ).
- 36- المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاءات (شباط عام 2007، التقديرات الأولية للحسابات ربع السنوية الوطنية (الربع الرابع)، رام الله.
- 37- أنظر الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، "العواقب القانونية لبناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، 9 تموز عام 2004، هيغ، محكمة العدل الدولية.

- 38- البنك الدولي (كانون الأول عام 2005) "الاقتصاد الفلسطيني وفرص انتعاشه" القدس: البنك الدولي.
- 39- بيان اللجنة الرباعية حول الشرق الأوسط، 17 حزيران عام 2006.
- 40- أنظر البنك الدولي: "المنحة المقدمة من صندوق ائتمان المتبرعين المتعددين التابعين للبنك الدولي لتوفير الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية الأساسية"، 18 أيلول عام 2006، القدس، البنك الدولي، مكتب الآلية الدولية المؤقتة في 26 حزيران عام 2006، 12 كانون الثاني عام 2007، القدس: المجموعة الأوروبية.
- 41- استطلاع أوكسفام لأرباب العائلات آذار عام 2007.
- 42- صندوق النقد الدولي، دائرة الشرق الأوسط وأسيا الوسطى، آذار عام 2007، الضفة الغربية وغزة، الأداء المالي في عام 2006، القدس، صندوق النقد الدولي.
- 43- البنك الدولي، الضفة الغربية وغزة، ومراجعة المصاريف الفلسطينية.
- 44- أم. أ. سيبيرغ (شباط عام 2007) نشرة الإصلاح العربي المحلية رقم 5، العدد رقم (1) واشنطن: كارنينغيه، المساهمة في السلام العالمي.
- 45- مكتب ممثلية صندوق النقد الدولي (كانون الأول عام 2006) البيان الخاص بمهمة صندوق النقد الدولي للضفة الغربية وغزة، القدس: صندوق النقد الدولي.
- 46- مسؤولوا الولايات المتحدة والبنك الدولي والدول المتبرعة يعتبرون أن العديد من أرقام الدعم هي مجرد تقديرات، ويصعب الحصول على صورة إجمالية واضحة لذلك، وقد قدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بالإضافة لجهات أخرى الدعم المقدم للأراضي الفلسطينية المحتلة في عام 2005 بما يقارب 1.3 بليون دولاراً أمريكياً، اس إيرلانغر، نيويورك تايمز.
- 47- صندوق النقد الدولي، "دائرة الشرق الأوسط وأسيا الوسطى (آذار عام 2007) الضفة الغربية وغزة، الأداء المالي في عام 2006، القدس: صندوق النقد الدولي.
- 48- البنك الدولي (آذار عام 2007) أخر أخبار الضفة الغربية وغزة: مطالعة للتطورات الاقتصادية الأخيرة، القدس، البنك الدولي.
- 49- أس. إيرلانغر، نيويورك تايمز.
- 50- لقد تم إبلاغ رئاسة لجنة الاختيار التنموية بهذا الرقم من قبل البنك الدولي أثناء أحد الاجتماعات التي عقدت في القدس، أنظر لجنة الاختيار التنموية (كانون الثاني عام 2007) "مساعدة التنمية والأراضي الفلسطينية المحتلة"، المجلد رقم 1، 2، لندن، مجلس العموم البريطاني.

- 51- أ. إنتوس واتش. التميمي، "قوات عباس الفلسطينية تجمع مصادر السلاح" 28 كانون الثاني عام 2007، القدس، رويترز.
- 52- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الرقيب الإنساني " تخفيض تمويل المشروع أيضاً من (330) مليون دولاراً أمريكياً إلى (180) مليون دولاراً أمريكياً. أنظر البنك الدولي/صندوق النقد الدولي "التطورات الاقتصادية في عام 2006"، التقييم الأولي: الضفة الغربية وغزة، 26 آذار عام 2007، القدس، البنك الدولي/صندوق النقد الدولي.
- 53- أ. كوستي (2007).
- 54- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (2006) عملية النداءات الموحدة.
- 55- ام. السمهوري (أيار عام 2006).
- 56- ال. فاست (تشرين الثاني عام 2006) "المساعدة في وعاء ضغط": الأعمال الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مركز فينشتاين الدولي.
- 57- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، حماية قاعدة البيانات الخاصة بالمدنيين (شباط عام 2007) "ملخص الاحصائيات الشهرية، كانون الثاني عام 2005، شباط عام 2007، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.
- 58- مجموعة الأزمات الدولية (شباط عام 2007).
- 59- رويترز "ينوي الوزير الفلسطيني زيارة بروكسل لإجراء محادثات مع المجموعة الأوروبية" 22 آذار عام 2007، القدس: هارتيز.

لقد تم إعداد هذه المقالة من قبل ريتشارد ستانفورت، وتقدر منظمة أوكسفام المساعدة التي قدمها كل من مايكل بيلي، وأنا كولينتر ودانييلا لويد ويليامز وهي تشكل جزءاً من سلسلة من المقالات التي تم إعدادها لإيصال رأي الشارع حول مسائل التنمية والسياسة الإنسانية.

ومن الممكن استخدام النص دون مقابل لأغراض الدعم وشن الحملات والتعلم والبحث، شرط أن يتم الاعتراف بالمصدر بالكامل. ويطلب مالك حقوق الطبع أن يتم تسجيل كافة الاستخدامات لديهم لأغراض تقييم التأثير لهذا النص.

ويجب أن يتم الحصول على موافقة لاستنساخ النص تحت أية ظروف أخرى أو إعادة استخدامه في نشرات أخرى أو لأغراض الترجمة أو التحرير، مع دفع الرسوم اللازمة لذلك، عنوان البريد الإلكتروني: [publish@oxfam.org.uk](mailto:publish@oxfam.org.uk)

لمزيد من المعلومات حول القضايا التي تم طرحها في هذا المقال، يرجى الاتصال على عنوان البريد الإلكتروني: [advocacy@oxfaminternational.org](mailto:advocacy@oxfaminternational.org)

**أوكسفام الدولية** هي عبارة عن اتحاد ثلاثة عشر منظمة تعمل سوياً في داخل ما يزيد عن 100 بلد للتوصل إلى إيجاد حلول دائمة للفقر والتعسف، وهذه المنظمات هي: أوكسفام أمريكا، أوكسفام أستراليا، أوكسفام بلجيكا، أوكسفام كندا، أوكسفام فرنسا-أوكسفام ألمانيا، أوكسفام المملكة المتحدة، أوكسفام هونغ كونغ، إنترمون أوكسفام (إسبانيا)، أوكسفام إيرلندا، أوكسفام نيوزيلندا، أوكسفام نوفيبي (هولندا)، وأوكسفام كيوبيك. يرجى الاتصال أو الكتابة إلى أي من هذه المؤسسات للحصول على مزيد من المعلومات، أو زيارة الموقع الإلكتروني: [www.oxfam.org](http://www.oxfam.org)

<p><b>أوكسفام هونغ كونغ</b> الطابق 17، مركز الصين الاتحادي، 28 شارع ماربل نورث بوينت، هونغ كونغ هاتف: +852 2520 2525 <a href="mailto:info@oxfam.org.hk">info@oxfam.org.hk</a> <a href="http://www.oxfam.org.hk">www.oxfam.org.hk</a></p>	<p><b>أوكسفام أمريكا</b> 226 شارع كوزواي، الطابق الخامس بوسطن، ماساتشوستس 02114-2206، الولايات المتحدة + 180077 617-482-1211 بريد إلكتروني: <a href="mailto:info@oxfamamerica.org">info@oxfamamerica.org</a> موقع إلكتروني: <a href="http://www.oxfamamerica.org">www.oxfamamerica.org</a></p>
<p><b>إنترمون أوكسفام (إسبانيا)</b> روجر دي لوريا 15، 08010، برشلونة، إسبانيا هاتف: +34 902 330 331 <a href="mailto:info@intermonoxfam.org">info@intermonoxfam.org</a> <a href="http://www.intermonoxfam.org">www.intermonoxfam.org</a></p>	<p><b>أوكسفام أستراليا</b> 156 شارع جورج، فيتزرروي، فيكتوريا 3065، أستراليا هاتف: +61 3 9289 9444 <a href="mailto:enquire@oxfam.org.au">enquire@oxfam.org.au</a> <a href="http://www.oxfam.org.au">www.oxfam.org.au</a></p>
<p><b>أوكسفام إيرلندا</b> مكتب دبلن: 9 بورغ كواي، دبلن 2، إيرلندا هاتف: +353 1 672 7662 مكتب بلفاست: 115 نورث ستريت، بلفاست بي تي 1 1 إن دي هاتف: +44 28 9023 0220 <a href="mailto:communications@oxfamireland.org">communications@oxfamireland.org</a> <a href="http://www.oxfamireland.org">www.oxfamireland.org</a></p>	<p><b>أوكسفام - في - بلجيكا</b> ري ودي كواتر فينتس 60، 1080 بروكسل بلجيكا هاتف: +32 2 501 6700 <a href="mailto:www.oxfamsol@oxfamsol.be">www.oxfamsol@oxfamsol.be</a> <a href="http://www.oxfamsol.be">www.oxfamsol.be</a></p>
<p><b>أوكسفام نيوزيلندا</b> ص.ب: 68357، أوكلاند 1145، نيوزيلندا هاتف: +64 9 355 6500 (هاتف مجاني 0800 400 666) <a href="mailto:Oxfam@oxfam.org.nz">Oxfam@oxfam.org.nz</a> <a href="http://www.oxfam.org.nz">www.oxfam.org.nz</a></p>	<p><b>أوكسفام كندا</b> 250 سيتي سنتر أفينيو، جناح 400، أوتاوا، أونتاريو كندا آر 6 كيه 7، كندا هاتف: +1 613 237 5236 <a href="http://www.oxfam.ca">www.oxfam.ca</a> / <a href="mailto:info@oxfam.ca">info@oxfam.ca</a></p>

<p>أوكسفام فرنسا – أجير إيتشي 104 ريو أوبركامبف، 75011 باريس، فرنسا هاتف: +33 1 56 98 24 40 <a href="mailto:info@oxfamfrance.org">info@oxfamfrance.org</a> <a href="http://www.oxfamfrance.org">www.oxfamfrance.org</a></p>	<p>أوكسفام نوفيبي (هولندا) موريتسكادا 9، بوستباس 30919، 2500 جي إكس لاهاي، هولندا - هاتف: +31 70 342 1621 <a href="mailto:info@oxfamnovib.nl">info@oxfamnovib.nl</a> <a href="http://www.oxfamnovib.nl">www.oxfamnovib.nl</a></p>
<p>أوكسفام ألمانيا شارع جريفسوالد 33، 10405 برلين، ألمانيا هاتف: +49 30 428 50621 <a href="mailto:info@oxfam.de">info@oxfam.de</a> <a href="http://www.oxfam.de">www.oxfam.de</a></p>	<p>أوكسفام كيوبيك 2330 ريو نوتردام كويست، بيرو 200، مونتريال، كيوبيك إنتش 3جيه 2واي 2، كندا، هاتف: +1 514 937 1614 <a href="mailto:info@oxfam.qc.ca">info@oxfam.qc.ca</a> <a href="http://www.oxfam.qc.ca">www.oxfam.qc.ca</a></p>
<p>أوكسفام المملكة المتحدة أوكسفام هاوس، جون سميث درايف، كولي أوكسفورد، أو إكس 4 2جيه واي، المملكة المتحدة هاتف: +44 (0)1865 473727 <a href="mailto:enquiries@oxfam.org.uk">enquiries@oxfam.org.uk</a> <a href="http://www.oxfam.org.uk">www.oxfam.org.uk</a></p>	

سكرتارية أوكسفام الدولية: الجناح رقم 20، 266 شارع بونبيري، أوكسفورد، أو إكس 2 7 دي إل، المملكة المتحدة  
هاتف: +44(0)1865 339100.  
البريد الإلكتروني: [information@oxfaminternational.org](mailto:information@oxfaminternational.org)  
الموقع الإلكتروني: [www.oxfam.org](http://www.oxfam.org).

مكاتب الدعم التابعة لأوكسفام الدولية: البريد الإلكتروني: [advocacy@oxfaminternational.org](mailto:advocacy@oxfaminternational.org)  
واشنطن: 1100 الشارع رقم 15، إن دبليو، إس تي إي 600، واشنطن دي سي 20005-1759، الولايات المتحدة الأمريكية: هاتف: +1 202 496 1170  
**بروكسل:** 22 ريو دي كوميرس، 1000 بروكسل، بلجيكا، هاتف: +322 502 0391  
**جنيف:** 15 ريو دي سافوي، 1205 جنيف، سويسرا، هاتف: +41 22 321 2371  
نيويورك: 355 ليكسنغتون أفينيو، الطابق الثالث، نيويورك، إن واي 10017، الولايات المتحدة الأمريكية، هاتف: +1 212 687 2091

المنظمات التابعة لأوكسفام: المنظمات التالية هي منظمات مرتبطة بأوكسفام الدولية:  
**أوكسفام اليابان:** بناية ماروكو، الطابق الثاني، 1-20-6، هيجاشي-يونو، تايتو-كو، طوكيو 0015-110 اليابان،  
هاتف: +81-3-3834-1556، البريد الإلكتروني: [info@oxfam.jp](mailto:info@oxfam.jp)  
الموقع الإلكتروني: [www.oxfam.jp](http://www.oxfam.jp)  
**أوكسفام الهند:** بي 55، الطابق الأول، شيفاليك، نيودلهي، 17-1100، الهند

هاتف: +91 11 26693 763، البريد الإلكتروني: [info@oxfamint.in](mailto:info@oxfamint.in)  
الموقع الإلكتروني: [www.oxfamint.org.in](http://www.oxfamint.org.in)

**العضو المراقب لأوكسفام:** المنظمات التالية تعتبر حالياً أعضاء مراقبين في أوكسفام الدولية، وتعمل حالياً من أجل أن ينضم إليها بشكل كامل:  
**فونداسيون ريستروس ي فوسيس (المكسيك):** الألباما رقم 105 (إيسكوينا كون ميسوري)، كولوني نابوليس، ص. ب.: 03810، المكسيك، دي. إف.  
هاتف/فاكس: +52 55 5687 3002

البريد الإلكتروني: [comunicacion@restrosyvoces.org](mailto:comunicacion@restrosyvoces.org)  
الموقع الإلكتروني: [www.restrosyvoces.org](http://www.restrosyvoces.org)